رقم الوارد: 613
التاريخ 2018/4/29
سوق دمشق للأوراق المالية

مديرية الشركات
الرقم: ٢٧٩١
التاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦
اسم الدائرة

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك سورية والمهجر شركة مساهمة مغفلة عامة

المنعقدة في ٢٠١٨/٤/٢٥

في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الخامس والعشرين من شهر نيسان لعام ٢٠١٨، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام العادية لبنك سورية والمهجر شركة مساهمة مغفلة عامة سورية اجتماعها في فندق شيراتون قاعة اشبيليا في دمشق ، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد ١٥٠ و ١٧٣ و ١٧٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

١- يوم الاثنين في ٢٠١٨/٤/٩: جريدة الثورة: العدد ١٦٦٥٧ وجريدة تشرين: العدد ١٣٢٠٣

٢- يوم الثلاثاء في ٢٠١٨/٤/١٠ : جريدة الوطن: العدد ٢٨٧٥ وجريدة الثورة: العدد ١٦٦٥٨

كما تم نشر جدول الاعمال المعدل في صحيفتين وفق الآتي :

١- يوم الجمعة ٢٠١٨/٤/٢٠ :جريدة الثورة: العدد ١٦٦٦٧

٢- يوم الجمعة ٢٠١٨/٤/٢٠:جريدة البعث: العدد ١٦٠٨٧

تم التقيد بأحكام المادتين ١٧٩ و١٨٠ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

٢٩ نيسان ٢٠١٨

ترأس الاجتماع الدكتور راتب الشلاح بصفته رئيس مجلس الإدارة.

عين كل من السادة سمير باصوص وحبيب صائغ مراقبين للتصويت من المساهمين.

كما عين المحامي فادي سركيس كاتباً للجلسة.

حضر كل من السيد محمد ابراهيم مدير مديرية الشركات والسيد زين صافي مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم ١/١٢/١٢٤٨/٥١٧٨ تاريخ ٢٣ نيسان ٢٠١٨

وحضرت كل من الآنسة رويدة علي والآنسة راما خربوطلي مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم ١٦/٢٨٤٥/ص تاريخ ٢٠١٨/٠٤/١٨

صورة طبق الأصل

كما حضر كل من السيد علاء يوسف و وائل يوسف مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم ٣٥٢/ص – إ. م تاريخ ٢٠١٨/٠٤/١٢

كما حضر كل من السيدة فرح شربجي و الآنسة هديه القاق مندوبي سوق دمشق للاوراق المالية بموجب الكتاب رقم ٥٧٨/ص.خ تاريخ ٢٠١٨/٠٤/١٩

كما حضر السيد خالد صباغ مفوضاً عن شركة حصرية ومشاركوه ارنست ويونغ المحدودة المسؤولية بصفته مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة عن العام ٢٠١٧.

كما حضر كل من الانسة ديما عطاالله والسيد ربيع الصدي بصفتهم مراقب المصرف الداخلي استناداً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٦٣/١٤٣٢ تاريخ ٢٠١٤/٠٥/١١.

وحضر أعضاء مجلس الإدارة السادة الدكتور راتب الشلاح، ، السيد جورج صايغ والسيد اياد بيتنجانة والسيد نوار سكر وتغيب السادة إحسان البعلبكي وفهد تفنكجي وندى شيخ ديب ومحمد نزار ماميش والسيد محمد اديب جود عن الحضور لدواعي السفر وفوضوا الاعضاء الحاضرين بالحضور عنهم.

كما حضر السيد ميشال عزام مدير عام المصرف.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة والبيانات المالية فتبين أن النشر قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم قدره٧٧,٧٣٧٩% من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة.

صادق رئيس الجلسة ومراقبو التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة .

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

١ - الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٧ وخطة العمل للعام ٢٠١٨.

٢ - الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته ومصير الأرباح والخسائر وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

٣ - مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.

٤ - اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة و المطبقة على المصارف.

٥ - زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم الأرباح المتراكمة المحققة حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ وقسم من الاحتياطي الخاص إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة ٦ من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً.

٦ - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٧.

٧ - المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧ .

٨ - البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧.

٩ - الاطلاع على قرار مجلس الإدارة بتعيين عضو مجلس إدارة جديد بدلاً من العضو المستقيل لملء المركز الشاغر وليكمل مدة سلفه واتخاذ القرار بخصوص هذا التعيين.

١٠ - انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد لقرب انتهاء ولاية مجلس الإدارة الحالي.

١١ - البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ واتخاذ القرار بخصوصها.

١٢ - انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٨ وتحديد تعويضاته.

١٣ - الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

باشرت الهيئة العامة أعمالها ومناقشاتها وفق مايلي:

١ - <u>الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٧ وخطة العمل للعام ٢٠١٨.</u>

قام رئيس الجلسة بالحديث عن أعمال البنك خلال السنة المالية ٢٠١٧ وأوضاع السوق المصرفية والأوضاع الاقتصادية والمصرفية في سورية والصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي في سورية خلال السنوات الاخيرة ثم قام بمناقشة أمور البنك وما هو متوقع للعام المقبل على هذا الصعيد.

كلف رئيس الجلسة السيد ميشال عزام المدير العام للبنك بتلاوة تقرير مجلس الإدارة الذي أشار فيه إلى ما يلي:

- لمحة عن تطور أعمال البنك وفروعه والسلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وتحليل البيانات واهم نتائج أعمال العام ٢٠١٧.

- لمحة عن مجلس الإدارة وممثلي البنك واللجان المشكلة واختصاصاتها.
- ملخص إجمالي عن الوضع الاقتصادي للبنك.
- الأوراق المالية و المزايا والمكافآت.
- خطة العمل للعام ٢٠١٨.

كما أشار الى أنه وفقاً للبيانات المالية الموحدة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ والمدققة من قبل مدقق الحسابات شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ المحدودة المسؤولية فقد حقق المصرف أرباحاً بلغت /٢,١٥٩,٤١٠,٩٦٧/ ل.س (مليارين ومائة وتسعة وخمسون مليون واربعمائة وعشرة الاف وتسعمائة وسبعة وستون ليرة سورية)

كما بين بأن الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي كما تظهرها البيانات المالية الموحدة والموقوفة في ٢٠١٧/١٢/٣١ هي /٢,٩١٥,١٩٤,٠٠٠/ ل.س (مليارين وتسعمائة وخمسة عشر مليون ومائة واربعة وتسعون الف ليرة سورية) وبالتالي يكون صافي خسارة السنة الموحدة للبنك والشركة التابعة وفق بيان الدخل الموحد هو مبلغ وقدره /٧٥٥,٧٨٣,٠٣٣/ل.س (سبعمائة وخمسة وخمسون مليون وسبعمائة وثلاثة وثمانون الف وثلاثة وثلاثون ليرة سورية).

٢- الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته ومصير الأرباح والخسائر وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

قام السيد خالد صباغ ممثل شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ المحدودة المسؤولية مدقق حسابات البنك بعرض عن تقرير مدقق الحسابات السنوي وقد نوه فيه حول مطابقة حسابات البنك للواقع وبأنها تمت وفق الأصول والقانون وبحسب المعايير الدولية.

وبين تقرير مفتش الحسابات تسجيل المصرف وفقاً للبيانات المالية الموجدة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ أرباحاً محققةً بلغت /٢,١٥٩,٤١٠,٩٦٧/ ل.س (مليارين ومائة وتسعة وخمسون مليون واربعمائة وعشرة الاف وتسعمائة وسبعة وستون ليرة سورية)

٣- مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة والحسابات وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات فأبدى الحضور رضائهم عن عمل البنك وجديته وأثنوا على جهود مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.

وسأل احد المساهمين حول ما هو موقف البنك وهل يسعى البنك لزيادة محفظة التسهيلات والتمويل فاجاب المدير العام أن المصرف سيسعى لتطوير محفظة التسهيلات في السنة المالية الحالية، واشار المدير العام أن طبيعة بنك سورية والمهجر هي طبيعة محافظة في العمل وسيعمل المصرف للعمل بخطى ثابتة. كما اثنى بشكل خاص حول عمل المصرف وأن التحفظ في العمل هو لصالح المصرف وأشار الى أن هناك جهود جبارة في تخفيف النفقات وغيرها. اشار المدير العام أن محفظة الديون الرديئة بتناقص وان المحفظة بتحسن وهناك ضمانات تفي وتكفي. كما سأل أحد المساهمين حول انعكاس سعر الصرف على المصرف وعلى سعر السهم. اجاب المدير العام أن القيمة الدفترية للسهم لا تتماشى مع القيمة السوقية أما فيما يتعلق بسعر الصرف فلن تؤثر على اداء المصرف بل ستؤثر على القيمة الدفترية فقط.

٤- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة والمطبقة على المصارف:

أشار رئيس الجلسة إلى وجوب قيام البنك باقتطاع ١٠ % من الأرباح المحققة العائدة لمساهمي البنك قبل اقتطاع الضريبة والبالغة /٢,٨٨٢,٦٧٦,٣٤٥/ ل.س (مليارين وثمانمائة واثنين وثمانون مليون وستمائة وستة وسبعون الف وثلاثمائة وخمسة واربعون ليرة سورية) لتكوين الاحتياطي القانوني عملاً بأحكام المادة ١٩٧من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ أي بمبلغ وقدره /٢٨٨,٢٦٧,٦٣٥/ ل .س (مائتين وثمانية وثمانون مليون ومائتين وسبعة وستون ألف وستمائة وخمسة وثلاثون ليرة سورية) كاحتياطي قانوني.

كما أشار الى وجوب اقتطاع ١٠% من الارباح المحققة العائدة لمساهمي البنك قبل اقتطاع الضريبة والبالغة /٢,٨٨٢,٦٧٦,٣٤٥/ ل.س (مليارين وثمانمائة واثنين وثمانون مليون وستمائة وستة وسبعون الف وثلاثمائة وخمسة وأربعون ليرة سورية) لتكوين الاحتياطي الخاص وفقاً لاحكام قانون النقد الاساسي أي بمبلغ وقدره /٢٨٨,٢٦٧,٦٣٥/ ل.س (مائتين وثمانية وثمانون مليون ومائتين وسبعة وستون ألف وستمائة وخمسة وثلاثون ليرة سورية) كاحتياطي خاص.

تم عرض هذا الموضوع على الحاضرين للتصويت واتخاذ القرار.

٥- زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم الأرباح المتراكمة المحققة حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ وقسم من الاحتياطي الخاص إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة ٦ من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً.

بين رئيس الجلسة انه استناداً الى البيانات المالية المدققة فإن الأرباح المحققة للعام ٢٠١٧ بعد اقتطاع الضريبة والاحتياطيات كما تظهرها البيانات المالية الموقوفة في ٢٠١٧/١٢/٣١ هي مبلغ وقدره

/١,٥٧٧,٦٣٤,٤٦٤/ ل.س (مليار وخمسمائة وسبعة وسبعون مليون وستمائة واربعة وثلاثون الف واربعمائة واربعة وستون ليرة سورية) وأن الخسائر المحققة المدورة عن الاعوام السابقة هي مبلغ وقدره /٣٩٨,٢٨٨,٥٦٥/ ل.س (ثلاثمائة وثمانية وتسعون مليون ومائتين وثمانية وثمانون ألف وخمسمائة وخمسة وستون ليرة سورية) وبالتالي يكون مجموع الارباح المحققة والقابلة للتوزيع بعد إطفاء الخسائر حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ هو /١,١٧٩,٣٤٥,٨٩٩/ ل.س (مليار ومائة وتسعة وسبعون مليون وثلاثمائة وخمسة وأربعون الف وثمانمائة وتسعة وتسعون ليرة سورية) .

كما بين أن الخسائر غير المحققة الناتجة عن اعادة تقييم مركز القطع البنيوي كما تظهرها البيانات المالية الموحدة الموقوفة في ٢٠١٧/١٢/٣١ هي /٢,٩١٥,١٩٤,٠٠٠/ ل.س (مليارين وتسعمائة وخمسة عشر مليون ومائة واربعة وتسعون الف ليرة سورية) وهذه الخسائر ناتجة عن تحسن سعر صرف الليرة السورية خلال عام ٢٠١٧ مقابل الدولار وبالتالي اصبح رصيد الارباح غير المحققة المدوّرة في ٢٠١٧/١٢/٣١مبلغ وقدره/١٣,٧٢٤,٧٩١,٦٩٥/ ل.س (ثلاثة عشر مليار وسبعمائة واربعة وعشرون مليون وسبعمائة وواحد وتسعون الف وستمائة وخمسة وتسعون ليرة سورية)وفق ما تظهره البيانات المالية الموقوفة في ٢٠١٧/١٢/٣١

وأضاف بأن البنك وخلال السنوات السابقة قام بتكوين احتياطي خاص بلغ حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ مبلغ اجمالي وقدره /١,٠٣٩,٩١٥,٧٢٧/ ل.س (مليار وتسعة وثلاثون مليون وتسعمائة وخمسة عشر الف وسبعمائة وسبعة وعشرون ليرة سورية).

ويقترح مجلس الإدارة على الهيئة العامة للبنك زيادة رأس المال عن طريق ضم الارباح المحققة المتراكمة القابلة للتوزيع بعد إطفاء الخسائر حتى نهاية العام ٢٠١٧ أي بمبلغ صافي من رسم الطابع على زيادة رأس المال وقدره/١,١٧٠,١٤٥,٨٩٩/ ل.س(مليار ومائة وسبعون مليون ومائة وخمسة واربعون الف وثمانمائة وتسعة وتسعون ليرة سورية)، وضم قسم من الاحتياطي الخاص بمبلغ وقدره /٨٢٩,٨٥٤,١٠١/ل.س (ثمانمائة وتسعة وعشرون مليون وثمانمائة واربعة وخمسون الف ومائة وواحد ليرة سورية) الى رأس المال أي بزيادة إجمالية وقدرها ملياري ليرة سورية موزعة على عشرين مليون سهم بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم الواحد وتوزيع الاسهم الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً بواقع سهم منحة واحد لكل سهمين حاليين بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي وهيئة الاوراق والاسواق المالية السورية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على هذه الزيادة وفق ماتقدم وفي حال عدم موافقة الجهات الرقابية على زيادة رأس المال عن طريق ضم قسم من الاحتياطي الخاص وفق ماتقدم تنحصر زيادة رأس المال عن طريق ضم قسم من الارباح المحققة المتراكمة بعد اطفاء الخسائر بمبلغ وقدره مليار ليرة سورية لاغير

موزعة على عشرة ملايين سهم بقيمة اسمية مائة ليرة للسهم الواحد وتوزيع الاسهم الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً بواقع سهم منحة واحد لكل اربعة اسهم حالية.

ونوه رئيس الجلسة الى أن المصرف قد توجه الى مصرف سورية المركزي بطلب إبداء الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المبين أعلاه بموجب كتابه رقم ٢٠١٨/٥٣١/م م تاريخ ٢٠١٨/٣/١٤ ولم تصدر الموافقة على المقترح حتى تاريخه.

وطلب من الحاضرين التصويت على مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية أصولاً بحيث تكون الزيادة كمايلي:

١ - زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم الارباح المحققة القابلة للتوزيع حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ بعد اطفاء الخسائر الى رأس المال بمبلغ صافي من رسم الطابع وقدره /١,١٧٠,١٤٥,٨٩٩/ ل.س (مليار ومائة وسبعون مليون ومائة وخمسة واربعون الف وثمانمائة وتسعة وتسعون ليرة سورية).

٢- وزيادة رأس المال عن طريق ضم قسم من الاحتياطي الخاص وقدره /٨٢٩,٨٥٤,١٠١/ل.س (ثمانمائة وتسعة وعشرون مليون وثمانمائة واربعة وخمسون الف ومائة وواحد ليرة سورية)الى رأس المال أو أي جزء من هذا المبلغ توافق عليه الجهات الرقابية المختصة.

٣- في حال عدم موافقة الجهات الرقابية المختصة على ضم قسم من الاحتياطي الخاص الى رأس المال وفق ما سبق ذكره تنحصر زيادة رأس المال بضم قسم من الارباح المحققة المتراكمة بمبلغ وقدره مليار ليرة سورية فقط لاغير الى رأس المال موزعة على عشرة ملايين سهم بقيمة اسمية مائة ليرة للسهم الواحد وتدوير الارباح المتبقية للعام القادم.

٤- توزيع الاسهم الناجمة عن زيادة رأس المال بمقدار مبالغ الزيادة التي تصدر الموافقات بخصوصها وذلك كأسهم منحة على المساهمين وفق الاصول والقانون بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

كما طلب رئيس الجلسة من الحاضرين الموافقة على تعديل النظام الاساسي وخصوصاً المادة ٦ منه تبعاً لذلك بحيث يعدل رأس مال البنك وعدد أسهمه بمقدار مبالغ الزيادة التي تصدر بخصوصها موافقة الجهات الرقابية.

وبين رئيس الجلسة بأن إجراءات زيادة رأس المال عن طريق ضم الارباح المتراكمة وقسم من الاحتياطي الخاص تخضع لموافقة الجهات الرقابية ومنها مصرف سورية المركزي وهيئة الاوراق والاسواق المالية ولمصادقة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وطلب من الحاضرين تفويض المدير العام السيد ميشال عزام أو من يفوضه باتخاذ كل مايلزم من اجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال عن

طرق ضم الارباح المتراكمة وعن طريق ضم جزء من الاحتياطي الخاص وتنفيذ هذه الزيادة وتوزيع الاسهم الناجمة عنها على المساهمين مجاناً وفقاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية وبمقدار المبالغ التي تصدر الموافقات بخصوصها من هذه الجهات وسنداً للقوانين والقرارات والتعاميم المرعية الاجراء والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لاتمام عملية الزيادة اصولاً وتعديل النظام الاساسي تبعاً لذلك.

٦-إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٧

بين رئيس الجلسة للحاضرين بأن أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وممثلي الشركة قد مارسوا مهامهم في العام ٢٠١٧ وفق ما يقتضيه حسن سير العمل في البنك والتزموا بالمهام الموكلة اليهم.

واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة والمدير العام عن السنة المالية ٢٠١٧ إبراءً عاماً شاملاً.

٧- المصادقة على تعويضات مجلس الادارة لعام ٢٠١٧:

بين رئيس الجلسة بأن أعضاء مجلس الإدارة أبدوا رغبتهم في الهيئة العامة الماضية بعدم تقاضي اي تعويضات عن العام ٢٠١٧ على أن يعاد النظر في هذا الموضوع في اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك ، وأكد بأن اياً منهم لم يتقاض أي تعويضات خلال العام ٢٠١٧ بناء على طلبهم.

٨- البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧.

بين رئيس الجلسة بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا اي مكافآت عن العام ٢٠١٧ ، وقد أبدو رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

٩- الاطلاع على قرار مجلس الادارة بتعيين عضو مجلس إدارة جديد بدلاً من العضو المستقيل لملء المركز الشاغر وليكمل مدة سلفه واتخاذ القرار بخصوص هذا التعيين:

بين رئيس الجلسة للحاضرين بأن بنك لبنان والمهجر ش.م.ل ممثلاً بالسيد جورج صايغ قد تقدم باستقالته من عضوية المجلس بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٧ وبالتالي حدث شغور في المركز الذي يشغله ، وقد اجتمع مجلس الإدارة للبت بموضوع تعيين عضو مجلس إدارة جديد ليملأ المركز الشاغر ويكمل مدة سلفه سنداً لأحكام المادة ١٤٩ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وبعد الاطلاع على قرار لجنة المكافآت والترشيحات بترشيح السيد جورج صايغ بصفته الشخصية لعضوية مجلس إدارة البنك، اتخذ المجلس قراره

بتعيين السيد جورج صايغ في عضوية مجلس الإدارة لملء المركز الشاغر شريطة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي سنداً لأحكام القرار رقم ١١٨٦تاريخ ٢٠١١/٦/١ الصادر عن مصرف سورية المركزي ولقرارات الحوكمة، وعلى أن يعرض هذا التعيين على الهيئة العامة للبنك لاتخاذ القرار بخصوصه سنداً لأحكام المادة ١٤٩ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

وقد تمت مراسلة مصرف سورية المركزي بخصوص هذا التعيين و صدرت الموافقة على تعيين السيد جورج صايغ في عضوية المجلس بموجب الكتاب١٠٧٣٣/١٦/ص تاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٨ وعلى ان يعرض هذا التعيين على الهيئة العامة للبنك.

ونوه رئيس الجلسة الى أنه نظراً لأن ولاية مجلس الإدارة قد قاربت على الانتهاء وسيتم انتخاب مجلس إدارة جديد في هذا الاجتماع ، فإننا نطلب من الحاضرين إقرار تعيين السيد جورج صايغ في عضوية مجلس الإدارة عن الفترة السابقة وحتى تاريخ انتخاب مجلس إدارة جديد في هذا الاجتماع .

١٠- انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد لقرب انتهاء ولاية مجلس الإدارة الحالي:

بين رئيس الجلسة وجوب انتخاب مجلس إدارة جديد للبنك نظراً لقرب إنتهاء مدة ولاية مجلس الإدارة الحالي وعرض للحاضرين الإجراءات التي تم التقيد بها والمنصوص عنها في القوانين والأنظمة النافذة وخصوصاً تعميم مصرف سورية المركزي رقم ١١٨٦ تاريخ ٢٠١١/٦/١ من فتح باب الترشيح والإعلان في الصحف ودراسة طلبات الترشيح المقدمة إلى البنك من قبل لجنة الترشيح والمكافآت في المصرف ورفعها إلى مصرف سورية المركزي للموافقة على المرشحين ، وقد صدرت هذه الموافقة عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم ١٦/٢٩٥١/ص تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٣ .

وقام الرئيس بعرض أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة الموافق عليهم وهم:

١ - الدكتور احمد راتب الشلاح
٢ - الدكتور احسان عمر بعلبكي
٣ - السيد جورج عزت صايغ
٤ - السيد فهد طاهر تفنكجي
٥ - السيد محمد نزار ماميش
٦- السيد اياد حبيب بيتنجانه
٧- الانسة ندى ابراهيم شيخ ديب
٨- السيد محمد اديب جود
٩- السيد نوار محمد صياح سكر

ودعا رئيس الجلسة الهيئة العامة للتصويت على انتخاب المرشحين المذكورين لعضوية مجلس إدارة المصرف ولولاية جديدة مدتها اربع سنوات بدءاً من تاريخ الهيئة العامة وتم انتخابهم بالتزكية من قبل الهيئة

العامة وتفويض المدير العام او من يفوضه بمتابعة إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة واستكمال إجراءات شهر هذا الانتخاب لدى الجهات المختصة أصولاً.

١١- البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ واتخاذ القرار بخصوصها.

بين رئيس الجلسة بأن أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين يبدون رغبتهم بعدم تقاضي أي تعويضات عن العام ٢٠١٨ على أن يعاد النظر في هذا الموضوع في اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك.

١٢- انتخاب مدقق حسابات لسنة واحدة وتعيين تعويضاته:

فتح رئيس الجلسة باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية ٢٠١٨ وعرض على السادة الحاضرين توصية لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس ادارة المصرف بترشيح شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ المحدودة المسؤولية كمدقق لحسابات المصرف للعام ٢٠١٨.

وحيث لم يترشح غيرهم فقد تم انتخابهم بالتزكية كمدقق لحسابات المصرف للعام ٢٠١٨ ووافق الحضور.

كما اقترح رئيس الجلسة تفويض مجلس الإدارة او من يفوضونه للتوقيع على اتفاق خطي مع" مدقق الحسابات السادة شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ المحدودة المسؤولية وتحديد الأتعاب التي ستتوجب لهم.

١٣- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١:

بين رئيس الجلسة أن السيد جورج صايغ بصفته عضو مجلس إدارة البنك يعمل في أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك وعملاً بأحكام المادة ١٥٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ بكافة فقراتها والتي تقضي بعدم جواز أن يكون لرئيس المجلس وأعضاء المجلس:

- مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود و المشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.
- أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة.

إلا إذا كان ذلك بترخيص خاص تمنحه الهيئة العامة.

بناءً عليه، تم طرح موضوع الترخيص للسيد جورج صايغ بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع البنك على التصويت في الهيئة العامة.

كما نوه رئيس الجلسة الى أنه لا يوجد حالياً أية عقود مبرمة بين البنك واعضاء مجلس الإدارة.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل ما نسبته قدره ٧٧,٧٣٧٩% % من رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة، ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول :

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام ٢٠١٧ وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:

الموافقة على اقتطاع ١٠ % من الأرباح المحققة العائدة لمساهمي البنك قبل اقتطاع الضريبة لتكوين الاحتياطي القانوني عملاً بأحكام المادة ١٩٧ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ أي بمبلغ وقدره /٢٨٨,٢٦٧,٦٣٥/ ل .س (مائتين وثمانية وثمانون مليون ومائتين وسبعة وستون الف وستمائة وخمسة وثلاثون ليرة سورية) كاحتياطي قانوني والموافقة على اقتطاع ١٠% من الارباح المحققة العائدة لمساهمي البنك قبل اقتطاع الضريبة لتكوين الاحتياطي الخاص وفقاً لاحكام قانون النقد الاساسي أي بمبلغ وقدره /٢٨٨,٢٦٧,٦٣٥/ ل.س (مائتين وثمانية وثمانون مليون ومائتين وسبعة وستون ألف وستمائة وخمسة وثلاثون ليرة سورية) كاحتياطي خاص .

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:

١- الموافقة على زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم الارباح المحققة القابلة للتوزيع حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ بعد اطفاء الخسائر الى رأس المال بمبلغ صافي من رسم الطابع وقدره /١,١٧٠,١٤٥,٨٩٩/ ل.س (مليار ومائة وسبعون مليون ومائة وخمسة واربعون الف وثمانمائة وتسعة وتسعون ليرة سورية) بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية اصولاً.

٢- الموافقة على زيادة رأس المال عن طريق ضم قسم من الاحتياطي الخاص وقدره /٨٢٩,٨٥٤,١٠١/ل.س (ثمانمائة وتسعة وعشرون مليون وثمانمائة واربعة وخمسون الف ومائة وواحد ليرة سورية)الى رأس المال بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية اصولاً أو أي جزء من هذا المبلغ توافق عليه الجهات الرقابية المختصة.

٣- في حال عدم موافقة الجهات الرقابية المختصة على ضم قسم من الاحتياطي الخاص الى رأس المال وفق ما سبق ذكره الموافقة على أن تنحصر زيادة رأس المال بضم قسم من الارباح المحققة المتراكمة بمبلغ

وقدره مليار ليرة سورية فقط لاغير الى رأس المال موزعة على عشرة ملايين سهم بقيمة اسمية مائة ليرة للسهم الواحد وتدوير الارباح المتبقية للعام القادم.

٤- توزيع الاسهم الناجمة عن زيادة رأس المال بمقدار مبالغ الزيادة التي تصدر الموافقات بخصوصها وذلك كأسهم منحة على المساهمين وفق الاصول والقانون بقيمة اسمية مائة ليرة سورية للسهم بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

والموافقة على تعديل النظام الاساسي وخصوصاً المادة ٦ منه تبعاً لذلك بحيث يعدل رأس مال البنك وعدد أسهمه بمقدار مبالغ الزيادة التي تصدر بخصوصها موافقة الجهات الرقابية.

وتفويض المدير العام السيد ميشال عزام أو من يفوضه باتخاذ كل مايلزم من اجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال عن طرق ضم الارباح المتراكمة وعن طريق ضم جزء من الاحتياطي الخاص ، وتنفيذ هذه الزيادة وتوزيع الاسهم الناجمة عنها على المساهمين مجاناً (اسهم منحة) وفقاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية وبمقدار المبالغ التي تصدر الموافقات بخصوصها من هذه الجهات وسنداً للقوانين والقرارات والتعاميم المرعية الاجراء والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لاتمام عملية الزيادة أصولاً وتعديل النظام الاساسي للبنك تبعاً لذلك.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة والمدير العام عن السنة المالية ٢٠١٧ إبراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

الموافقة على عدم تقاضي اي من اعضاء مجلس الإدارة لأي تعويضات عن العام ٢٠١٧ .

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

الموافقة على عدم تقاضي أعضاء مجلس الإدارة أي مكافآت عن العام ٢٠١٧.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع :

إقرار تعيين السيد جورج صايغ في عضوية مجلس الإدارة بدلاً عن العضو المستقيل وذلك عن الفترة الماضية حتى تاريخ انتخاب مجلس إدارة جديد في هذا الاجتماع.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن :

انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك السادة:

١ - الدكتور احمد راتب الشلاح

٢ - الدكتور احسان عمر بعلبكي

٣ - السيد جورج عزت صايغ

٤ - السيد فهد طاهر تفنكجي

٥ - السيد محمد نزار ماميش

٦- السيد اياد حبيب بيتنجانه

٧- الانسة ندى ابراهيم شيخ ديب

٨- السيد محمد اديب جود

٩- السيد نوار محمد صياح سكر

وذلك لولاية جديدة مدتها اربع سنوات بدءاً من تاريخ الهيئة العامة وتفويض المدير العام أو من يفوضه بمتابعة إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة واستكمال إجراءات شهر هذا الانتخاب لدى الجهات المختصة أصولاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار التاسع:

عدم تخصيص أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم خلال العام ٢٠١٨ على أن يعاد النظر في هذا الموضوع في اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار العاشر:

انتخاب شركة حصرية ومشاركوه إرنست ويونغ المحدودة المسؤولية ليكون مدقق لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٨ لما لهم من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين لدى الجهات المعنية وتفويض مجلس الإدارة او من يفوضونه لاتخاذ القرار بتحديد التعويض السنوي المتوجب له وإبرام العقد معهم.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الحادي عشر :

الترخيص للسيد جورج صايغ بصفته عضو مجلس إدارة البنك بالتعاقد مع البنك وممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك عملاً بأحكام الفقرات ١ و٢ و٤ من المادة ١٥٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

وأخذ العلم بعدم وجود اية عقود مبرمة مع أعضاء مجلس الإدارة حالياً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

أعلن ختام الجلسة في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في الخامس والعشرين من شهر نيسان من العام ٢٠١٨ في فندق شيراتون دمشق ، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رئيس الجلسة	كاتب الجلسة	مراقبي التصويت	مندوبي الوزارة
			محمد ابراهيم
			زينة صباغ

صورة طبق الأصل

٢٥ - نيسان ٢٠١٨

٢٥ - نيسان ٢٠١٨

مرفق بالاضبارة رقم /٨٦٦٩٨٣/ تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩